اسم البلد

اسم الجهة الحكومية

اسم النموذج

وثيقة العقد الأساسية

بعون الله وتوفيقه، إنه في يوم ..... بتاريخ ..... حرر هذا العقد بمدينة .....، في .....، وبين كل من:

- الطرف الأول: .....، ويمثلها / ..... بصفته / ..... وعنوان **..... ..... :.....** ويشار إليه في هذا العقد ب "الجهة الحكومية "
- الطرف الثاني:.....، شركة/مؤسسة
- تأسست بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في ..... وهي مسجلة في مدينة/دولة بموجب الرخصة التجارية/السجل التجاري رقم .....، ويمثلها في توقيع هذا العقد / ..... حامل الجنسية ..... وذلك بموجب بطاقة الهوية الوطنية / أو إقامة/ جواز سفر رقم..... بصفته مخولاً بالتوقيع أو مفوضًا بالتَّوقيع على هذا العقد وذلك بموجب خطاب التَّفويض المصدق من الغرفة التجارية الصناعية رقم ..... تاريخ.....، أو الوكالة الصادرة من كاتب العدل رقم ..... التاريخ.....، وعنوان المتعاقد الدائم: ..... مدينة: ..... هاتف: ..... ص.ب: ..... الرمز البريدي:..... البريد الإلكتروني: ..... ويشار إليه في هذا العقد ب"المتعاقد. "
- ويشار إليهما مجتمعين ب "الطرفين" أو " الطرفان."

تمهيد

- لما كانت الجهة الحكومية بحاجة إلى تنفيذ الخدمات لِـ وصف موجز للعملية يناسب سياق التمهيد.
- ولما كان المتعاقد قد اطلع وفحص المستندات المبينة في هذا العقد، التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من هذا العقد.
- ولما كان المتعاقد قد عاين ظروف العمل وفهم وقبل المخاطر المتصلة به.
- ولما كان المتعاقد قد تقدم بعرضه بموجب خطاب العرض المبين في وثائق العقد للقيام بتلك الخدمات وتنفيذها وإتمامها وضمانها، وذلك بعد اطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وجميع المستندات المرفقة به.
- ولما كان المتعاقد مطلعاً ومدركاً خضوع هذا العقد والخدمات لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، وما صدر بشأنهما من قرارات.

- ولما كان المتعاقد قد بيّن وأقر بأنه تقدم بعرضه معتمداً على الفحص والمعاينة والقبول والاطلاع كما تقدم في البنود السابقة ووفقاً لهذا العقد وشروطه ومواصفاته وأحكامه وسائر المستندات المرفقة به.
- ولما كان العرض المقدم من المتعاقد قد اقترن بقبول الجهة الحكومية لتنفيذ الخدمات طبقاً للشروط والمواصفات وسائر وثائق العقد.
- ولما كانت الجهة الحكومية مع المتعاقد قد اتفقا على اعتبار هذا البند مع البنود المتقدمة في ضمن شروط وأحكام هذا العقد.
- لكل ما سبق في هذا التمهيد والحيثيات؛ فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

وثائق العقد

ملاحظة: تقوم الجهة الحكومية بإضافة الوثائق المرفقة مع العقد حسب الحاجة، وتعديل الأولوية لبعض الوثائق الموضحة

أولًا: يتكون العقد من الوثائق التالية:

أ. وثيقة العقد الأساسية.

ب. شروط العقد.

ج. الشروط المالية.

د. نطاق العمل المفصل.

ه. المواصفات المرفقة مع المنافسة رقم .....

و. الرسومات والمخططات.

ز. خطاب الترسية رقم ..... وتاريخ. .....

ح. الشروط المفصلة.

ط. الملحقات.

ي. العرض المقدم من المتعاقد رقم و التاريخ إجابة على منافسة الرقم المرجعي للمنافسة.

ك. أي وثائق أخرى يجري الاتفاق على إلحاقها بهذا العقد كتابة.

ثانيًا: تُشكّل هذه الوثائق وحدة متكاملة وتُعدُّ كل وثيقة فيها جزءًا لا يتجزأ من العقد بحيث تفسر الوثائق المذكورة أعلاه ويتمم بعضها بعضًا، وفي حال وجود تعارض بين أحكام وثائق العقد، فإن الوثيقة المتقدمة تسود على الوثيقة التي تليها في الترتيب الوارد في الفقرة أولاً من هذا البند.

ثالثًا: في حال وجود تعارض بين أحكام ونصوص العقد وبين أحكام نظام .....، تكون أحكام النظام ولوائحه هي الواجب تطبيقها.

الغرض من العقد

يقوم المتعاقد بموجب هذا العقد بتنفيذ ..... وفقًا للشروط والمواصفات ووثائق العقد المبينة في البند رقم (٢) من هذا العقد.

قيمة العقد

أولًا: القيمة الإجمالية للعقد هي مبلغ قدره ..... بالأرقام ..... كتابةً ..... فقط، تشمل جميع التكاليف اللازمة لتنفيذ العقد وتشمل كذلك كافة الرسوم والضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة.

ثانيًا: تخضع القيمة الإجمالية المشار إليها سلفًا للزيادة والنقص تبعًا لتغير الخدمات الفعلية التي ينفذها المتعاقد طبقًا لهذا العقد ووفقًا لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية.

مدة العقد

ملاحظة: تحدد الجهة الحكومية تاريخ بدء العقد ومدته

يتعهد المتعاقد بتنفيذ وإتمام جميع الخدمات المنوط بها بموجب هذا العقد وملحقاته وذلك خلال مدة يوم/أسبوع/شهر/سنة ابتداءً من تاريخ تاريخ معين/ تاريخ توقيع العقد/ تاريخ محضر بدء المشروع هـ،

النظام الواجب التطبيق

- يخضع هذا العقد لنظام ....وكل تعديل أو نظام أو لائحة تحل محلهما.
- كما يخضع العقد للأنظمة النافذة في ..... ويجرى تفسيره وتنفيذه والفصل فيما ينشأ عنه من دعاوى بموجبها.

حسم النزاعات

مع مراعاة اختصاصات اللجان التي تشكل بموجب نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وأي نظام مطبق أو ذي صلة، كل نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ عن هذا العقد أو تتصل به، تختص المحاكم الإدارية في ..... في الفصل فيها ما لم يتضمن العقد شرط اللجوء إلى التحكيم في حال نشوب نزاع بين الطرفين.

نسخ العقد

ملاحظة: يجوز أن يتم توقيع هذا العقد بأي عدد من النسخ المتطابقة، عند تحريرها وتوقيعها، وتعتبر كل نسخة منها نسخة أصلية وتحدد الجهة الحكومية عدد النسخ ومن يتلقاها، بالتوافق مع ما ورد في النظام واللائحة التَّنفيذية

تم تحرير وتوقيع ٦ نسخ من هذا العقد؛ نسخة للمتعاقد، ونسخة للإدارة المعنية بالإشراف على التَّنفيذ، ونسخة للإدارة المختصة بالمحاسبة، ونسخة للديوان العام للمحاسبة، ونسخة لمركز تحقيق كفاءة الإنفاق ونسخة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، الجهات والإدارات التي تم تزويدها بنسخة من العقد.

التوقيع

وتوثيقاً لما تقدم فقد اتفق الطرفان على توقيع هذا العقد

..... يذكر اسم العقد كاملاً

الطرف الأول.....الجهة الحكومية الطرف الثاني

المتعاقد **.....**

الاسم: ..... الاسم**.....:**

الصفة: ..... الصفة**.....:**

التوقيع:..... التوقيع**.....:**

.....